مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 18 العدد الخاص السنة 2017 ص ص 123-143
E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

دور الإقطاع العسكري في الدولة العثمانية خلال القرن 16م

أ.ة/ فائزة بوشيبة
جامعة البليدة 2 -لونيسي علي، bouchiba.faiza@yahoo.fr

ملخّص

اعتبر نظام الإقطاع العسكري من المظاهر الأساسية التي ميزت الدولة العثمانية خلال مرحلتها الكلاسيكية (ق13-16م)، وقد شكل نظاما متكاملا ربط مختلف المجالات السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية، وساهم في تثبيت الإدارة العثمانية بأبعادها المختلفة في الكثير من الأقاليم التي أخضعتها لسلطتها، كما لعب دورا أساسيا في تسييرها وربط تلك المناطق وسكانها بالمؤسسات المركزية للدولة، من خلال عمليات الإحصاء والرقابة ، فضلا عن دوره في تأمين موارد للخزينة المركزية وضمان المساهمة العسكرية لفرسان السباهية في تلك الأقاليم دون أعباء النفقات.

المؤلف المرسل: فائزة بوشيبة
البريد الالكتروني: bouchiba.faiza@yahoo.fr

الكلمات المفتاحية:

الإقطاع العسكري؛ الدولة العثمانية؛ التيمار؛ القرن 16.

1. مقدمة:

كانت معظم ملامح الدولة العثمانية مشتقة من النظام والحضارة الإسلامية، التي شهدت إدارتها تطورا جعلها تجمع بين البعدين الديني والدنيوي، إضافة الى ما اكتسبته من بيئتها الأصلية وسط آسيا، من مقومات شخصيتها، كاللغة والعادات والتقاليد[1].

وقد عرفت هذا التأثّر عبر عدة روافد متقاطعة من جهة الشرق والجنوب[2]، بداية من الدولة العباسية خلال عصر النفوذ التركي (ق 3 هـ/ 9م)[3]، ثمّ عن طريق الفرس الذين هم أيضا هيمنوا مع الأتراك على مناصب الدولة العباسية الإدارية والحربية[4]، فالسلاجقة الذين لعبوا دورا في عملية انتقال نظم الحكم والإدارة، وإعطائها الصبغة التركية[5]، وكان ممّا اقتبسوه منهم اعتماد مبدأ اللامركزية في الولايات التابعة لها والأسلوب الإقطاعي في تسييرها.[6]

ثمّ استكملت النظم العثمانية هذا التأثّر بعد توسعها في الأقاليم العربية نفسها، بداية من القرن 16م، والتي لم تكن بحاجة إلى أن تغير الطابع العام للإدارة فيها، لأنّ مصدر التأثّر في الأصل كان منها.

أما من الجهة الغربية فقد احتك الأتراك العثمانيين بالبيزنطيين بعد إستقرارهم في آسيا الصغرى، وبعد فتح القسطنطينية 1453م[7]، وكان أهمّ ما تأثرت به النظم العثمانية إداريا، تلك التفاصيل البيروقراطية الإدارية، والترتيبات الحكومية المتعلقة بالسلطة والولايات[8] والامتيازات في النظام الاقطاعي.[9] ومن خلال هذا الاحتكاك الناتج عن تفاعل العاملين التاريخي والجغرافي اكتسبت الدولة العثمانية الكثير من الخصائص والمميزات، في مقدّمتها الميزة العسكرية الإقطاعية.

مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 18 العدد الخاص السنة 2017 ص ص 123-143
E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

وقد اعتبر نظام الإقطاع العسكري من المظاهر الأساسية التي ميزت الدولة العثمانية منذ نشأتها خلال القرن 13م، واستمر الاعتماد عليه الى غاية القرن 17م مع انتهاء دور الفرسان السباهية في الحياة العسكرية والسياسية للدولة العثمانية، وقد ساهم في تثبيت الإدارة العثمانية بأبعادها المختلفة في الكثير من الأقاليم التي أخضعتها لسلطتها، فما هو الدور الذي لعبه هذا النظام في تحقيق ذلك؟

2. الطبيعة العسكرية للدولة العثمانية:

اعتبرت الميزة العسكرية ميزة أساسية نشأت عليها الدولة العثمانية وأصبحت طابعا لها، يلازم مميزاتها الأخرى[10]؛ إذ كان الجيش بهياكله المختلفة عماد الدولة في حالتي الحرب والسلم، فإلى جانب وظيفته الحربية المتمثلة في الدفاع عن مصادر الثروة وتوسيع نطاقها وحماية الحاكم والدولة، كان العسكريون يتقلّدون معظم المناصب المدنية وفي مقدمتها المناصب القيادية[11]، وكان ولاة الحكم يجمعون بين مهام الجيش ومهام الإدارة في نفس الوقت.[12] خاصة خلال المرحلة الأولى من تاريخها لأن طبيعة مهامهم كانت عسكرية بالضرورة[13]؛ وهو ما مكّن الجيش من السيطرة على أجهزة الحكم، وعلى معظم القطاعات، لا سيما السياسية والإدارية وحتى الاقتصادية.[14]

وقد كان هذا الأمر ضروريا في بدايات الدولة لأنها كانت في حرب في عدة جبهات، وبحاجة الى مميزات الحياة العسكرية، من نظام وصرامة وشجاعة واسترخاص للموت[15]، حيث زادتها هذه الصفة هيمنة وتوسعا[16].

ومن أسباب احتفاظ الدولة العثمانية بهذه الصفة العسكرية اتباعها سياسية التوسع الإقليمي ودخولها في حروب في إطار هذا

التوسع خاصة في منطقة البلقان، وتبنّيها مهمة الدفاع عن الأقاليم الإسلامية من الهجمات الصليبية[17].

كما أن اتساع نطاقها الجغرافي وتنوعها البشري خلال القرنين 15 و16م، أدى بها الى ضرورة الاعتماد على الهيمنة العسكرية كوسيلة لإبقاء تبعية الأقاليم المفتوحة لها [18]

هذا فضلا على أن الدولة العثمانية من خلال هذه الصفة اعتمدت إداريا على إقطاع الأراضي التي تم ضمها إلى العسكريين الذين أوكلت إليهم مهام أخرى إلى جانب مهامهم العسكرية والإدارية، على رأسها الإشراف على عمليات التجنيد لتوفير ما يلزم الجيش من المحاربين والفرسان في فترات الحرب، تمثلت في المهام المالية بالإشراف على جمع الضرائب والرسوم فيها، وبالتالي توفير موارد لخزينة الدولة[19]، وبهذا يكون الطابع العسكري للدولة العثمانية قد اتبع في تطبيقاته النظام الإقطاعي الذي ارتبط بعدة مجالات عسكرية وإدارية واقتصادية واجتماعية.

2.الإقطاع العسكري في الدولة العثمانية:

يعتبر الاقطاع من النظم القديمة التي عرفت في عصور مختلفة، وهو نظام ارتبط بالاقتصاد الزراعي يعتمد على توكيل المقاطعة من الأرض التابعة للدولة والتي لا مالك لها الى أحد الموالين ينتفع منها مقابل نسبة من خراجها.

ومنه برز الإقطاعي العسكري أو الحربي على أساس إقطاع الأرض من أجل الخدمة العسكرية، بمنح فئة الأمراء والوزراء والجنود وحتى القضاة حق استغلال مقاطعات أو جزء منها عوضا عن الرواتب التي تمنح لهم مع تكليفهم بالإشراف عليها وجباية الضرائب فيها.

وقد تبنى العثمانيون هذا النظام الذي وجدوه معمولا به في الأقاليم التي أخضعوها[20]، سواء في الأناضول أو البلقان أو المنطقة

مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 18 العدد الخاص السنة 2017 ص ص 123-143
E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

الإسلامية، في فترات وبأنواع مختلفة، حيث كان أول الأمراء العثمانيون أنفسهم تابعين اقطاعيين لسلاطين قونية السلاجقة قبل نشأة دولتهم[21].

وبذلك يرجع تطبيق هذا النظام العسكري الذي عرف كذلك بالتيمار الى مؤسس الدولة عثمان بن أرطغرل[22]، وازدادت عمليات التوزيع بعده[23]. إذ أن الأمراء الذين يستفيدون من اقطاعات كانوا هم بدورهم يقطعون أبناء قبائلهم ومن أبلى بلاء حسنا من رفاقهم في السلاح بإقطاعات في البلدان التي تم فتحها[24]، وحتى الأسر الوافدة الى هذه المناطق[25].

وقد كانت الدولة العثمانية تعمل على إحصاء شامل في المناطق التي تمّ اخضاعها، فيكون من خلال هذه العملية رصد للإمكانيات البشرية والزراعية والمالية للإقليم[26]، ليتم بعدها توزيع الاقطاعات من الأراضي، فيمنحون الصغير منها للجنود المحاربين، والكبير للقادة والأمراء، أما المقاطعات فكانت تخصص للسلطان[27].

وطبقا لذلك كان السلطان يمنح الإقطاعات الزراعية لأفراد من سلاح الفرسان أو ما عرفت تسميتهم آنذاك بالسباهية الاقطاعية، وكانوا ملزمون بالإقامة في اللواء الذي يتواجد فيه هذا الاقطاع، ويشرفون على زراعتها بمساعدة الفلاحين الذين كانوا يتولون زراعتها بصفتهم مستأجرين، وفي فترة الحرب يشاركون ضمن جيش الدولة رفقة جماعة من الفرسان المكلفين بتجهيزهم[28].

وقد اعتمدت الدولة عملية توزيع التيمار في عهد كانت فيه مترامية الأطراف، ولا يمكن فرض إدارة مركزية[29]، لكن مع توسع الدولة بدأ الفساد يدب في تطبيق هذا النظام، خضعت التيمار الى تقنين نظمه ومعاملاته في عهد السلطان سليمان القانوني (1520-1566م) بهدف

وضع حد للممارسات السيئة، وهكذا جرّد البايلربايات[30] من حقهم الإقطاعي المتمثل في إقطاع أراضيهم لأتباعهم ومقربيهم، وأصبح يتعين عليهم بموجب القانون تقديم شهادة خاصة بالرجل الذي يرغبون في منحه الإقطاع، والذي لا يمنح له إلا بعد صدور "برات"[31] من الباب العالي[32]، كما نظمت الحقوق الوراثية الخاصة بأولاد الإقطاعيين، وتعذّر نقل الإقطاع إليهم دون دليل مقنع أو كفاءة[33].

غير أن ذلك لم يقض على تلك السلبيات إذ أصبح الإقطاعيون يتهربون واجباتهم، ومن الحصول على الرخص تهربا من دفع الضرائب دون الالتزام العسكري وعمليات التجنيد[34].

وكمحاولة لتأمين زيادة في الحاصلات الأميرية وموارد الدولة بشكل سريع، اعتمد الصدر الأعظم آنذاك[35] تطبيق الالتزام في التيمارات لأول مرة[36]، عن طريق تعيين الدولة لشخص تولي جمع موارد أيّ نوع من الضرائب العائدة للدولة، لقاء بدل سنوي تحدده مسبقا، عن طريق الجباية المباشرة التي يقومون بها موظفون تابعين للدولة، أو غير مباشرة، من قبل أشخاص يعملون وفق شروط.[37]

كما قامت الدولة أمام عجزها عن القضاء على هذا النظام خوفا من تمرد جماعي لأصحاب الإقطاعات، باستعمال أسلوب القضاء التدريجي عن طريق المصادرة، أو عدم التوريث، أو تكليف أصحاب التيمارات بمسؤوليات أوسع أمام الدولة، كالأمن والإدارة.[38]

3. الأطراف المستفيدة من الإقطاع العسكري:

كان المستفيدون من الإقطاع القادة من الأمراء والولاة والباشاوات، ومن الجنود المحاربين[39]، وقد كان العسكريون على العموم يستفيدون من الإقطاع العسكري أو ما عرف بالتيمار، أمّا المدنيون من الالتزام.[40] حيث كانت الدولة العثمانية توزع هذه الإقطاعات على من يتفانى في خدمتها من العسكريين.

مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 18 العدد الخاص السنة 2017 ص ص 123-143
E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

واختلف نوع الإقطاع حسب المساحة المحددة، وقيمة المداخيل والقدرة على التعبئة العسكرية، وهي توزع حسب خدمات العسكري أو رتبته ومكانته.

ونلخص أهم هذه الأنواع حسب الاستفادة في:

الإقطاع العسكري، أو التيمار:

ويتركز على ثلاث عناصر هي الدولة المالكة الحقيقة للأرض، والرعايا المستغلون لها ومن ثمّ هم الطرف الذي يدفع الضرائب، والسبايهية[41] أو العسكريون أصحاب التيمار، وهم الذين توكل إليهم الأرض والمكلفون بالإشراف على الاقطاع وجمع الضرائب فيها، حيث يخصص له جزء منها يغطي به نفقات تجهيز الفرسان للمشاركة ضمن جيش الدولة في حملاتها العسكرية

وكان ينقسم الى ثلاثة أصناف

- تيمار: إقطاع صغير، استفاد منه المحاربون.[42]
- زعامت: إقطاع متوسط: استفاد منه البكوات، والباشوات، والزعماء.

وقد كان هاذين الصنفين يخضعان للتفتيش.[43]

- خاص: إقطاع كبير، استفاد منه شاغلي الوظائف الحكومية الرفيعة كالوزراء والولاة، ومنه خواص همايوني[44] أو سلطاني المسجل بإسم السلطان، كما كان ينتفع به أفراد أسرته [45]

أ- الالتزام: وكان يمنح إلى شخص من ذوي النفوذ والثراء، يختلف عن التيمار في أن جباية الضرائب كانت تدخل مباشرة لخزينة

الدولة عن طريق الملتزم مقابل بدل سنوي[46] يحّد مسبقا[47] كما سبق ذكره، وذلك لتغطية نفقات الدولة. وهو التزام أقرب إلى الاقتصادي منه إلى العسكري، لارتباطه بجباية الضرائب المفروضة على الأراضي الخاضعة لدائرة الالتزام[48]، والمساهمة في توفير البذور للمزارعين فيها، واعتبر الملتزمون موظفين تابعين لجهاز الدولة المركزي فلم يكونوا يملكون أية حقوق ملكية أو حق التصرف.[49]

4. دور الاقطاع العسكري في مختلف المجالات:

لقد مثّل الإقطاع العسكري بالنسبة للدولة العثمانية نظاما ذو أبعاد متكاملة ومرتبطة ببعضها البعض ممّا ساهم في تثبيت أركان الدولة في معظم أقاليمها، ولعب دورا في ذلك على مستوى مختلف مجالات الحياة، ففي:

1.4. المجال العسكري:

كان الإقطاعي ملزم بتجنيد وإعداد المحاربين داخل إقطاعه، والمشاركة في الحملات العسكرية وقت الحاجة، كما يغطي نفقات المقاتلين من مداخيل الإقطاع[50]، وقد لعب تنظيم الإقطاع العسكري وتجزئته إلى بروز أهمية قوى الفرسان الإقطاعية (السباهية) التي يتمّ تجنيدها وتجهيزها[51]، حيث كان الخاص المتوسط للبايلرباي كافيا لتأمين من 150 الى 200 خيال، بينما يؤمن خاص السنجق بك من 30 الى 80 خيال وخاص الدفتر دار من 20 الى 25 خيال.[52]

مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 18 العدد الخاص السنة 2017 ص ص 123-143
E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

4. 2. المجال الاقتصادي:

كان هذا النظام يهدف إلى وضع آلية للاستفادة من مداخيل المقاطعات، وأساسا عن طريق جمع الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الرعايا.[53]

ومن خلال هذه المداخيل تكون قد ضمنت مردودا يدخل الى خزينة الدولة بشكل منتظم من الموارد الزائدة عن حاجة المقاطعة.[54]

ومن ناحية أخرى تكون الدولة قد تخلصت من عبء نفقات تجهيز الفرسان المجندين فيها، ودفع رواتب الموظفين الإداريين والجنود وأصحاب الإقطاع أنفسهم[55]، إذ كانوا يستفيدون من نسبة من هذه المداخيل كمورد خاص[56]، وتكون أيضا ضمنت الاشراف على زراعة الأراضي من طرف فلاحين مستأجرين، وحافظت على نظام زراعي اعتبرت فيه الدولة المالك الوحيد لجميع الأراضي الواقعة تحت سلطتها، في وقت تكون فيه حصة الفلاح صغيرة مقارنة بصاحب الإقطاع والدولة.

أما بالنسبة لمردود الإقطاع فهو يختلف حسب حجمه ومكانته على النحو التالي[57]:

- التيمار يقل وارده عن 20 ألف أقجة[58].
- الزعامت يتراوح واردها بين 20 ألف و100 ألف أقجة.
- الخاص يزيد وارده عن 100 ألف أقجة.

ومن بين أكثر الإيالات من حيث الوارد كانت إيالة بغداد، التي وصل حاصلها خلال القرن 17م الى 7.224 مليون أقجه.[59]

أما مداخيل بدل الإلتزامات فكانت تتراوح بين 1500 و4500 قرش/ سنة، وأكبر قيمة سجلت هي 300.000 قرش/ سنة في إيالة طرابلس الشام.[60]

وبذلك يكون نظام التيمار قد شكل حلقة إدارية ومالية محكومة بسلطة الدولة المركزية، التي كانت تحدّد حدود وظيفة التيماريين الى نهايات القرن السادس عشر[61]

4. 3. المجال الاجتماعي:

مع تطبيق هذا النظام تمكنت الدولة من إعمار المناطق غير الآهلة بالسكان[62]، كما قامت بربط سكان الريف بالحكام العسكريين الذين شكلوا طبقة من الفرسان أو السبايهية، بمعنى خلق فئة عسكرية من أهل الريف، ودمجهم اجتماعيا من خلال الاستقرار في المقاطعات أو الحاميات أو المدن.[63]

من جهة أخرى أدى هذا النظام إلى بروز مبدأ التبعية أو التابع والمتبوع[64]، من خلال طبيعة العلاقة التي نشأت بين أدنى فرد في هرمية النظام، وهو الفلاح أو الرعية بالمفهوم العام، وبين صاحب الإقطاع على درجاته، ومن ثم بين الرعية والدولة باعتبارها المالك الفعلي للأرض، أين يمكن أن يكون المتبوع من أصحاب الإقطاعات الصغيرة تابعا هو بدوره لأصحاب الإقطاعات الأكبر، وهكذا حتى الوصول إلى أعلى الهرم من الأمراء والسلطان.[65]

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

وقد نتج عن ذلك ظهور مفهوم الطبقية الاجتماعية والعسكرية والاقتصادية والسياسية، وهو ما أدى الى بروز عدة طبقات في المجتمع، والمتمثلة في طبقة الحكام ومعظمهم من الأتراك، وطبقة الإقطاعيين، وهم أصحاب الإقطاعات العسكرية والملتزمين، وطبقة الرعية، وفيهم العمال المزارعين الذين يفتقدون الى الحقوق، في حين كانت أعباء الضرائب مفروضة عليهم.[66]

هذا إضافة إلى طبقات أخرى أنتجتها الخصائص والعوامل الأخرى ومنها طبقة العلماء ورجال الدين، والطوائف غير الإسلامية، والتي كانت لها نظمها وتقاليدها.

4. 4. المجال الإداري والسياسي:

إنّ تطبيق النظام الإقطاعي في المناطق التي تمّ فتحها من طرف العثمانيين سمحت بإقامة النظام العثماني فيها[67]، وأصبحت تشكل جزءا من الدولة، بالنسبة للرعايا والأرض والنظام المطبق فيها.

ومن جهة أخرى فقد ارتبطت هيكلة الإقطاع بالتقسيم الجيو إداري للدولة، فقد كان السنجق أو اللواء أول وحدة إدارية قامت عليها بدايات الدولة، ثمّ شكل فيه التيمار أصغر وحدة وهي الناحية أو القضاء، وتليه الولاية، وكان بذلك صاحب الإقطاع إلى جانب مهامه المكلف بها، سواء العسكرية من خلال قيادة السباهية وقت الحرب أو الاقتصادية من خلال جمع حقوق الاقطاع، يمثل

صفة إدارية تجعله مسؤولا على النظام العام وتنفيذ القرارات الإدارية، باعتباره مسير الإقليم الذي تحت تصرفه.

ومنه برزت وظيفة "الصوباشي" في نطاق الناحية، ووظيفة "السنجق بكي" أو "أمير اللواء" في السنجق، وما يليها من رتب ك"الآغا" و"البك" و"البايلرباي" أو "أمير الأمراء" الذي كان برتبة باشا، ويشرف على الولاية.[68]

وبالتالي كان التقسيم الإداري للدولة يقوم على أساس المقاطعة أو مجموعة من المقاطعات التي عادة ما كانت تشكل لاعتبارات مالية وعسكرية – كما سبقت الإشارة إليه-بدلا من الاعتبارات الجغرافية[69]

ففي بداية القرن 17م وصل عدد الولايات (الإيالات) العربية في ظل الدولة العثمانية أربع عشر ولاية، منها ست ولايات قسمت الى مقاطعات على أساس التيمار والزعامات هي ولايات الشام وحلب والرقة والموصل وبغداد[70]

ومع ضعف الدولة العثمانية وانشغالاتها الخارجية، قامت بتكليف أصحاب الإقطاعات بمسؤوليات رسمية كالأمن وشؤون الرعايا، مما سمح لهم ممارسة نوع من السلطة العسكرية والاقتصادية والإدارية، على مستوى إقطاعاتهم، ومع وجود وحدة متكاملة ربطت الفلاح بالعسكري وبصاحب الإقطاع تكونت وحدة اقتصادية عسكرية اجتماعية، اتخذت شكل الوحدة السياسية، مارس من خلال صاحب الإقطاع جوانب هامة من سلطة الدولة[71]،

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

جعلت إقليم الإقطاع يتمتع بإدارة شبه ذاتية، خاصة في الأقاليم البعيدة عن مركز الدولة.

5. الخاتمة:

كان تبني الدولة العثمانية للنظام الاقطاعي العسكري ضرورة تاريخية جغرافية، وقد أصبح طابعا تميزت به خلال مرحلتها الكلاسيكية خاصة في القرنين 15و16م.

وقد شكل بالنسبة لها نظاما متكاملا ربط مختلف المجالات السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وساهم في وتثبيت الحكم العثماني وتعمير معظم أقاليم الدولة العثمانية في المناطق المفتوحة، وتسييرها ضمن ارتباطها بالمؤسسات المركزية للدولة، من خلال عمليات الإحصاء والرقابة، فضلا عن دوره في تأمين موارد مالية للخزينة المركزية وضمان المساهمة العسكرية لتلك الأقاليم دون أعباء النفقات.

مجلة الدراسات التاريخية

6. الهوامش:

[1] مراد جه دوسون، **نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مراد جه دوسون، (أواخر ق 18-أوائل ق19م)**، نقله الى العربية فيصل شيخ الأرض، رسالة شهادة أستاذ في العلوم، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1942، ص1.

[2] هاملتون جب وهارولد باون، **المجتمع الإسلامي والغرب، 2ج، ترجمة احمد ايبس، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية، الامارات العربة المتحدة ، 2012 ، ج1**، ص ص91-93.

[3] دوسون المصدر السابق، ص 8.

[4] محمد أنيس، **الدولة العثمانية والمشرق العربي، 1514-1914م**، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 1993، ص63.

[5] أنيس، المرجع السابق، ص64. جيب وباون، ص91.

[6] دوسون، المصدر السابق، ص8، 9.

[7] أنيس، المرجع السابق، ص62.

[8] دوسون، المصدر السابق، ص9.

[9] أنيس، المرجع السابق، ص64.

[10] عبد العزيز محمد الشناوي، **الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، ملتزم الطبع والنشر مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة،4ج، مصر 1980، ج1**، ص 49.

[11] نفسه، ص50

جميل بيضون وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، دار الأمل للنشر والتوزيع، أربد ، الأردن ، ط 1 ، 1991، ص 54.

[12] يحيى جلال، **المدخل الى تاريخ العالم العربي الحديث**، دار المعارف، مصر، 1965، ص 55.

[13] أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، دار الشرق، القاهرة ، ط3، 2003، ص121.

[14] الشناوي، المرجع السابق، ص 50.

[15] نفسه، ص 49.

[16] عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 105.

[17] نفسه، ص 106

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

[18] جلال، المرجع السابق، ص 53.

[19] نفسه، ص 54.

[20] كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الاسلامية**، ترجمة نبيه أمين فارس، ومين البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 5، 1968، ص 458.

[21] الشناوي، المرجع السابق، ص 140.

[22] عثمان بن أرطغرل: ولد 1258م، تولى شؤون إمارة وزعامة عشيرته التركية إثر وفاة والده أرطغرل بن سليمان شاه الذي كان عاملا عند السلاجقة على إحدى الثُغور في الأناضول، وكان هو الآخر مواليا للدولة السلجوقية التي كانت تعيش الضعف، وتمكن من فتح العديد من الثغور بإسمها، واعتبر المؤسس الحقيقي للدولة التركية التي نسبت إلية وعرفت بالدولة العثمانية، استمر حكمه بصفته سلطانا مستقلا خلال الفترة 1299-1326م.

[23] فاضل بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي، دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا، (مطلع العهد العثماني الى أواسط ق19م)**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2007، ص 79.

[24] بروكلمان، المرجع السابق، ص410.

[25] علي حسون، **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية**، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 3، 1994، ص390.

[26] بيات، المرجع السابق، ص74.

[27] جلال، المرجع السابق، ص54.

[28] عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص 130.

[29] بيات، نفس المرجع، ص 74.

[30] البايلرباي أو أمير الأمراء، هو أعلى منصب على الولاية التي تعتبر أكبر وحدة إدارية في التقسيم الإداري العثماني، وهو يشرف على الألوية التابعة لولايته وعلى أمرائها.

[31] أصل الكلمة عربي من "براءة" أطلقت في الدولة العثمانية على الفرمانات السلطانية التي كانت تصدرها للتعيين في وظيفة أو منح امتياز. أنظر: سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية**، مطبوعات مكتبة الملك فهد، الرياض، م ع السعودية، 2000م، ص ص59-60.

[32] الباب الهمايوني، استخدم العثمانيون كلمة باب للدلالة على الإدارة أو الدائرة الحكومية فأطلق على السراي الباب الهمايوني، وقد استخدم في المصادر مصطلح باب همايوني، باب آصفي للدلالة على البلاط السلطاني، وفي عهد السلطان محمّد الرابع (1648-1787م) أنشئ مبنى قريب من سراي السلطان وخصص جناح منه لإقامة الصدر الأعظم مع أسرته، وخصصت بقية أجنحته لاجتماع كبار الموظفين المكلفين بتصريف شؤون الدولة والمكاتب الملحقة بهم، و بدأ في استخدام مصطلح الباب العالي أو باب الباشا بعد القرن السابع عشر للدلالة على المقر الإداري الرسمي للصدارة العظمى، كما استخدم الغرب الاصطلاح للدلالة على الحكومة العثمانية عموما (sublime porte) وانتشر استخدامه. أنظر: مجموعة مؤلفين، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، اشراف وتقديم أكمل الدين احسان أوغلي، نقله الى العربية صالح سعدوي**، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول (اريسكا)، استنبول، تركيا، 1999، ص206.

[33] علي حسون، المرجع السابق، ص 390.

[34] نفسه، ص 390.

[35] هو رستم باشا الصدر الأعظم خلال(1544-1553) و(1555-1561م) أي في عهد السلطان سليمان القانوني.

[36] بيات، المرجع السابق، ص 80، 111.

[37] نفسه، ص 110

[38] نفسه، ص ص 84، 111.

[39] جلال، المرجع السابق، ص 54.

[40] دوسون، المصدر السابق، ص 142.

[41] السبايهي هو الفارس من قوات الخيالة التابعة للإقليم أو الولاية، يمنح إقطاعا وهو ملزم بالإقامة في اللواء الذي يتواجد فيه هذا الاقطاع، وفي فترة الحرب يكون ضمن قواته رفقة جماعة من الفرسان المكلف بتجهيزهم.

[42] الشناوي، المرجع السابق، ص131.

[43] حسون، المرجع السابق، ص 389.

[44] همايون: لغة تعني المبارك والسعيد، استخدمت في العهد العثماني للدلالة على كل ما هو سلطاني بأسلوب التعظيم والتفخيم. معجم الدولة العثمانية، ص125.

[45] محمد مراد، **"المجال العربي في السلطنة العثمانية"، مجلة الاجتهاد**، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، عدد 44، السنة 11، خريف 1420 هـ /1999م، ص 40.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

[46] يقصد ببدل الالتزام هو المبالغ التي يدفعها الملتزمون مسبقا.

[47] بيات، المرجع السابق، ص110.

[48] الشناوي، المرجع السابق، ص 145.

[49] حسن الضيقة، **"الملكية والنظم الضريبية في الدولة العثمانية"**، **مجلة الاجتهاد**، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، عدد 36، السنة 09، خريف 1420 هـ /1999م، ص 119.

[50] بيضون، المرجع السابق، ص 54.

[51] بيات، المرجع السابق، ص 79.

دوسون، المصدر السابق، ص 142.

[52] جب وباون، المرجع السابق، ج1، ص 291.

[53] جلال، المرجع السابق، ص 54.

[54] بيات، المرجع السابق، ص 74.

[55] نفسه، ص 112.

[56] جلال، المرجع السابق، ص 54.

[57] محمد مراد، المرجع السابق، ص 40.

[58] أقجه فضية تعادل ¼ درهم، ويعادل 120/1 قرش، وهي نقود زهيدة القيمة.

[59] بيات، المرجع السابق، ص79.

[60] نفسه، ص ص 110-118.

[61] حسن الضيقة، المرجع السابق، ص ص 117-118.

[62] بيات، المرجع السابق، ص 74.

[63] الشناوي، المرجع السابق، ص 138.

[64] سالم صالح الصياد، **"الإقطاع في العهد العثماني – العراق نموذجا-"**، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**، العراق، مجلد 12، عدد 05، 2005، ص 241-242.

[65] نفسه، ص 242.

[66] عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص118

الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، المرجع السابق، ص550.

[67] بيات، المرجع السابق، ص 73.

[68] دوسون، المصدر السابق، ص 142.

محمد مراد، المرجع السابق، المرجع السابق، ص 45.

[69] نفسه، ص40.

[70] نفسه، ص 41.

سامي الصياد، ص 243.

[71] محمد مراد، المرجع السابق، ص44.

مجلة الدراسات التاريخية

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

7. قائمة المراجع:

- أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، دار الشرق، القاهرة، ط3 ، 2003.
- جميل بيضون وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، دار الأمل للنشر والتوزيع، أربد، الأردن، ط 1، 1991.
- حسن الضيقة، **"الملكية والنظم الضريبية في الدولة العثمانية"**، **مجلة الاجتهاد**، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، عدد 36، السنة 09، خريف 1420 هـ /1999م.
- سالم صالح الصياد، **"الإقطاع في العهد العثماني – العراق نموذجا-"**، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**، العراق، مجلد 12، عدد 05، 2005.
- سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية**، مطبوعات مكتبة الملك فهد، الرياض، م ع السعودية، 2000م.
- عبد العزيز محمد الشناوي، **الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها**، ملتزم الطبع والنشر مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة،4ج، مصر 1980، ج1.
- علي حسون، **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية**، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 3، 1994.

- فاضل بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي، دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا، (مطلع العهد العثماني الى أواسط ق19م)**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2007.

- كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الاسلامية**، ترجمة نبيه أمين فارس، ومين البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 5، 1968.

- مجموعة مؤلفين، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، اشراف وتقديم أكمل الدين احسان أوغلي، نقله الى العربية صالح سعدوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول (اريسكا)، استنبول، تركيا، 1999.

- محمد أنيس، **الدولة العثمانية والمشرق العربي، 1514-1914م**، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 1993.

- محمد مراد، **"المجال العربي في السلطنة العثمانية"، مجلة الإجتهاد**، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، عدد 44، السنة 11، خريف 1420 هـ /1999م.

- مراد جه دوسون، **نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مراد جه دوسون، (أواخر ق 18-أوائل ق19م)**، نقله الى العربية فيصل شيخ الأرض، رسالة شهادة أستاذ في العلوم، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1942.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

- هاملتون جب وهارولد باون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، 2ج، ترجمة احمد ايبس، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية، الامارات العربة المتحدة، 2012، ج1.
- يحي جلال، **المدخل الى تاريخ العالم العربي الحديث**، دار المعارف، مصر، 1965.

مجلة الدراسات التاريخية